

الاختلاف في المهر

صفاء شيخ مصطفى^(*)

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله ربّ العالمين وأفضل الصلاة وأتمّ التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

إنّ الزواج من سنّة الله في الكون وقد شجع عليه الإسلام وذلك حفاظاً على الجنس البشري ، وقد جعل له أركاناً وشروطاً ورتّب عليه آثار ومن هذه الآثار المترتبة على عقد النكاح المهر الذي هو العوض في النكاح .

وقد يحصل أن يختلف الزوجان في المهر من حيث تسميته وعدمه وقد يختلفان في مقدار المهر المسمى، كما أنهما قد يختلفان في قبضه وعدمه ، لذا قمت من خلال هذا البحث ببيان الأحكام المتعلقة باختلاف المهر ، وبيّنت آراء الفقهاء في ذلك.

فأرجو أن أكون قد وفقت في بحثي هذا ، وأسأل الله أن ينفعني به وإخواني وأن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، وأدعوه سبحانه أن يوفّقنا لما يحبه ويرضاه ، وأن يجعلنا من عباده الصالحين اللهم آمين والحمد لله رب العالمين .

* باحثة ماجستير فقه إسلامي ، كلية الشريعة - جامعة دمشق.

{ المبحث تمهيدي }

تعريف المهر: لغة: الصّدَاق وقد مَهَرَ المرأة من باب قَطَعَ^(١)
اصطلاحًا: عرفه الحنيفة «بأنه ما تستحقه المرأة بعقد النكاح أو
الوطء»^(٢)

وعرفه المالكية: «بأنه ما يجعل للزوجة في نظير الاستمتاع بها»^(٣)
وعرفه الشافعية: «بأنه ما وجب بنكاح أو وطء أو تفويت بضع قهراً
كرضاع ورجوع شهود»^(٤)

وعرفه الحنابلة: «العوض الذي في النكاح سواء سُمي في العقد أو
فُرض بعده بترأخي الطرفين أو الحاكم»^(٥)

والمهر واجب لقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَتَهُنَّ نَحْلَةً﴾^(٦)

وقوله تعالى: ﴿وَأَتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾^(٧)

والحكمة من وجوب المهر: هو إظهار خطورة هذا العقد، وإعزاز
المرأة وإكرامها، وتوفير حسن النية على قصد معاشرتها بالمعروف،
ودوام الزواج^(٨).

المبحث الأول: الاختلاف في تسمية المهر وعدمه

المطلب الأول: رأي الحنيفة

إذا اختلف الزوجان في أصل تسمية المهر، فقال أحد الزوجين سميت
لكَ مهراً، وقال الآخر لم تسم، ينظر إذا كان الاختلاف قبل الطلاق مطلقاً
أو بعده بعد الدخول أو الخلوة.

فإن كان الاختلاف في أصل المهر وقع بعد الطلاق قبل الدخول والخلوة فيجب للمرأة المتعة^(٩) لأنها تقوم مقام نصف مهر المثل ، ولأنها تجب بعد الطلاق قبل الدخول والخلوة عند عدم تسمية مهر في العقد ، على ألا تنقص عن نصف ما سماه الزوج ، إن كان هو المدعي ، وألا تزيد على نصف المهر الذي تدعيه الزوجة إن كانت هي المدعية .

وإن كان الاختلاف في تسمية المهر بعد الدخول حلف منكر التسمية ، عملاً بالقاعدة المقررة: (البينة على المدعي، واليمين على من أنكر) فإن نكل عن اليمين ثبتت التسمية ، وإن حلف يجب مهر المثل، وذلك لأن الواجب الأصلي في النكاح هو مهر المثل لأنه قيمة البضع وتُعرف قيمة الشيء بمعرفة قيمة مثله فيكون هو العدل .

ولأن التسمية تقدير لمهر المثل ، فإن لم تثبت لوجود الاختلاف فيها وجب المصير إلى الوجوب الأصلي وهو مهر المثل^(١٠).

ويشترط ألا ينقص مهر المثل عما ادعاه الزوج إن كان هو المدعي ، وألا يزيد عما ادعته الزوجة ، إن كانت هي المدعية لرضاها بما ادعت تسميته. ^(١١)

وإن كان الاختلاف بين أحد الزوجين وورثة الآخر ، أو بين ورثتهما ، فالحكم في هذه الحالة كالحكم في الاختلاف بين الزوجين ، وهذا قول صاحبين، لأن التسمية إذا لم تثبت لاختلافهما ، وجب مهر المثل بالعقد ،

فيبقى بعد موتهما كالمسمى ، وصار كأنه تزوجها ، ولم يسم لها مهرًا ، ثم ماتا .

وأما الإمام أبو حنيفة فقال بأنه لا يقضي بشيء حتى تقوم البينة على أصل التسمية ، لعدم معرفة مهر المثل ، لتقدم عهد الموت . وإذا أمكن معرفة المثل ، لعدم تقدم عهد الموت ، فالإمام وصاحباہ متفقون على وجوب مهر المثل بعد اليمين^(١٢) .

المطلب الثاني: رأي المالكية:

إذا ادعى الزوج أنه لم يسم مهرًا ، وادعت المرأة أو وليها أو ورثتها أنه تزوجها على مهر مسمى ، فيحلف الزوج ويكون القول قوله وعلى المرأة أو وليها أو ورثتها البينة على ما ادعوه من الصّدّاق . فإن أقامت المرأة البينة قُضي لها بما ادعت ، وإن لم تقم البينة فالقول لمن يشهد له العُرف في التسمية ، فإن ادعى الزوج أنه تزوج المرأة تفويضًا بدون تسمية عند معتادي التفويض ، وادعت التسمية ، فالقول قوله بيمينه ، ويلزمه مهر المثل .

وإن كان المعتاد التسمية فالقول قولها بيمينها^(١٣) .

المطلب الثالث: رأي الشافعية:

لو ادعى عدم التسمية للمهر ، قبل وطئ أو بعده مع بقاء الزوجية أو زوالها ، يحلف كل من الزوجين على نفي مدعى الآخر ، لأن الأصل عدم التسمية من جانب وعدم التفويض من جانب آخر ، لذا يتمسك بهذا

الأصل ، ويصار إلى التحالف ، وبالتحالف ينتفي بيمين كل واحد منهما دعوى صاحبه ، فيبقى العقد بلا تسمية ، فيجب حينئذ مهر المثل.

ولو ادعى أحدهما التفويض ~~وإدعى الآخر السكوت~~ عن المهر صدّق الساكت بيمينه ؛ لأن الأصل عدم التفويض ويجب مهر المثل. (١٤)

المطلب الرابع: رأي الحنابلة:

يرى السادة الحنابلة أنه إذا اختلف الزوجان في تسمية المهر، فقال الزوج أسمى لك مهراً ، وقالت الزوجة بل سميت لي قدر مهر المثل ، فالقول قولها ، لأن الأصل عدم القبض ، ولأن الظاهر التسمية (١٥) إلا أن يأتي الزوج بينة تُبرئه من المهر ، وذلك لحديث : «البينة المدعي واليمين على من أنكر». (١٦)

والزوج يدعي تسليم الحق الذي عليه فلم يقبل بغير بينة، وذلك مثل من ادعى تسليم الثمن. (١٧)

وفي رواية أخرى عندهم: أن القول قول الزوج مع يمينه لأنه يدعي ما يوافق الأصل ، ويجب مهر المثل للزوجة. ولو طلقها ولم يدخل بها فتجب لها المتعة (١٨).

المبحث الثاني: الاختلاف في مقدار المهر المسمى

المطلب الأول : رأي الحنيفة ومحمد والحنابلة:

إذا اختلف الزوجان في مقدار المهر المسمى نقداً كان أو مكيلاً أو موزوناً، كأن يقول الزوج: بألف، وقالت الزوجة: ألفان. قال أبو حنيفة ومحمد وأحمد ومن معه من الحنابلة: إن كل واحد منهما مدع ومنكر؛ فأيهما أقام بينة على دعواه قضى له بها.

وإن أقاما بينتين فالقول لمن شهد له مهر المثل، فيكون القول لها إذا كان مهر مثلاً كما قالت أو أكثر، ويكون القول له إذا كان مهر كما قال أو أقل. (١٩)

وإن كان بينهما أي أكثر مما قال وأقل مما قالت، ولا يوجد بينة، تحالفاً، ولزم مهر المثل؛ وذلك لأنّ القول في الدعاوى قول من يشهد له الظاهر، والظاهر شاهد لمن يشهد له مهر المثل الذي هو العوض الأصلي في النكاح. (٢٠)

المطلب الثاني: رأي أبي يوسف:

ذهب أبو يوسف في حال اختلاف الزوجين في مقدار المهر المسمى إلى أنهما لا يتحالفاً، والقول قول الزوج في هذا إلا أن يأتي بشيء مستنكر جيداً؛ وذلك لأنّ القول قول المنكر في الشرع، والمنكر هو الزوج؛ لأنّ المرأة تدعي عليه زيادة مهر وهو ينكر ذلك فكان القول قوله مع يمينه.

وقياساً على الإجارة إذا المتعاقدان في حالة اختلافهما لا يحكم بمقدار أجره المثل بل يكون القول قول المستأجر مع يمينه. (٢١)

وقد اختلف في تفسير المستنكر قيل: هو أن يدعي أنه تزوجها على أقل من عشرة دراهم ، وهذا التفسير يروى عن أبي يوسف رحمه الله ؛ لأن هذا القدر مستنكر شرعاً إذ لا مهر في الشرع أقل من عشرة ، وقيل هو أن يدعي أنه تزوجها على ما لا يزوج مثلها به عادة ، وهذا يحكى عن أبي الحسن ؛ لأن ذلك مستنكر عرفاً ، وهو الصحيح من التفسير. (٢٢)

المطلب الثالث: رأي المالكية:

فرّق المالكية في الاختلاف بينما كان قبل الدخول وما كان بعده فإن كان الاختلاف في قدر المهر قبل الدخول تحالفاً وفسخ النكاح. وتبدأ المرأة بالحلف ، ويتم الفسخ بتمام التحالف. (٢٣) وإن حلف أحدهما ونكل الآخر كان القول قول الحالف ، وإن نكلا جميعاً كان بمنزلة ما إذا حلفا جميعاً. ويقضى في ذلك كله لمن كان قوله أشبه بالمتعارف بين أهل بلديهما. (٢٤)

وإن اختلفا بعد الدخول في مقدار المهر فالقول قول الزوج مع يمينه. (٢٥)

المطلب الرابع: رأي الشافعية:

ذهب الشافعي إلى أنه إذا اختلف الزوجان في مقدار المهر المسمى - قبل الدخول أو بعده في حال بقاء الزوجية أو حال زوالها بأن قال الزوج: نكحتك على ألف ، فقالت الزوجة: بل على ألفين ، ولا بينة بينهما -

فإنهما يتحالفان قياساً على البيع ولا يفسخ النكاح ، وينفسخ المهر ، ويجب مهر

المثل^(٢٦) واندليل على صحة تحالفهما عنده^(٢٧) قول النبي ﷺ : «البينة على المدعي واليمين على من أنكر»^(٢٨)

فإذا ثبت تحالف الزوجين عند اختلافهما في المهر فإنهما يتحالفان عند الحاكم ؛ لأن الأيمان في الحقوق لا يستوفيهما إلا الحاكم ، فإذا حضراه قال الشافعي هاهنا: بدأ بإحلاف الزوج.

وفي كيفية يمينه وجهان: أحدهما: يصرح فيها بالابتداء بالنفي ، ثم بالإثبات ، فيقول الزوج: والله ما تزوجتك على صداق ألفين ، ولقد تزوجتك على صداق ألف.

ثم تحلف الزوجة فتقول: والله ما تزوجتني على صداق ألف ، ولقد تزوجتني على صداق ألفين.

والوجه الثاني: أنه لا يصرح بالنفي ويصرح بالإثبات الدال على النفي، فيقول: والله ما تزوجتك إلا على صداق ألف.

وتقول الزوجة: والله ما تزوجتني إلا على صداق ألفين ؛ لأن اليمين على هذا الوجه أوجز.^(٢٩)

المبحث الثالث: الاختلاف في قبض المهر المعجل:

إذا اختلف الزوجان في قبض المهر المعجل فقال الزوج: أقبضتك المهر ، وأنكرت الزوجة القبض، فما الحكم في هذه الحالة ؟

ذهب الحنفية والمالكية: إلى أنّ القول قول الزوجة بيمينها قبل الدخول وعلى الزوج أن يثبت ما يدعي بالبينة. (٣٠)

وإن كان الاختلاف بعد الدخول فقد ذهب الحنفية إلى إنّ العُرف هو المحكم في النزاع ، فإن كان هناك عُرف قُضي به ، وإن لم يكن هناك عُرف فالقول قول الزوجة بيمينها. (٣١)

وخالف المالكية الحنفية في هذه الحالة _ الاختلاف بعد الدخول _ فقالوا القول قول الزوج ، لكن بأربعة شروط :

الأول : إن لم يكن العرف تأخير ما حلّ من الصداق بأن كان عرفهم تقديمه أو لا عرف لهم ، فإن كان العرف تأخيرده فلا يكون القول قوله بل قولها.

الثاني : إن لم يكن معها رهن وإلا فالقول لها لا له.

الثالث : إن لم يكن الصداق مكتوباً بكتاب أي وثيقة وإلا فانقول لها.

الرابع : إن ادعى بعد البناء دفعه لها قبل البناء فإن ادعى دفعه بعده فقولها وعليه البيان. (٣٢)

وقد حكى بعض أصحاب مالك: أنّ مالك قال ذلك لأن العرف بالمدينة كان عندهم أن لا يدخل الزوج حتى يدفع الصداق ، فإن كان بلد ليس فيه عُرف كان القول قولها أبداً. (٣٣)

وذهب الشافعية والحنابلة : إلى أن القول قول الزوجة سواء دخل الزوج بها أم لا وسواء أوجد عُرف أم لم يوجد ، وذلك لأن الأصل عدم القبض وبقاء المهر. (٣٤)

وإن كان الصداق تعليم سورة فادعى الزوج أنه علمها وأنكرت المرأة ذلك فإن كانت لا تحفظ السورة ففيها وجهان:

الأول: القول قولها لأن الأصل أنه لم يعلمها ، الثاني: أن القول قوله لأن الظاهر أنه لم يعلمها غيره (٣٥).

المبحث الرابع: رأي القانون في مسألة الاختلاف في المهر:

نصّ قانون الأحوال السوري في المادة (٥٣) على ما يلي: «يجب للزوجة المهر بمجرد العقد الصحيح ، سواء أسمى عند العقد أم لم يسم أو نفي أصلاً».

كما نصّ في المادة (٦١) على:

١- يجب مهر المثل في العقد الصحيح عند عدم تسمية مهر أو فساد التسمية.

٢- إذا وقع الطلاق قبل الدخول أو الخلوة الصحيحة فعندئذ تجب المتعة. (٣٦)

نرى من خلال النصين السابقين أن القانون وافق المذهب الحنفي موافقة تامة في وجوب مهر المثل عند عدم التسمية أو فساد المهر المسمى بسبب الاختلاف .

كما أوجب القانون المتعة على الزوج عند وقوع الطلاق قبل الدخول.

الخاتمة:

وهكذا بعد بيان الأحكام المتعلقة باختلاف الزوجين في المهر من حيث التسمية وعدمها ، ومن حيث الاختلاف في مقدار المهر المسمى ، ومن حيث الاختلاف في القبض وعدمه ، وبعد بيان الرأي القانون في ذلك ، أكون قد أنهيت بحثي هذا ، فأرجو أن أكون قد وفقت في عرضي لهذه المسألة ، كما أرجو أن أكون قد أعطيت البحث حقه من الجهد اللازم له .
والله أسأله أن يكون عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم وأن يرزقني وإخوتي حسن التوفيق لما فيه خير العلم والعمل والحمد لله رب العالمين .

الهوامش

- (١) مختار الصحاح - تأليف محمد بن أحمد بكر بن عبد القادر الرازي - دار الإرشاد - حمص - الطبعة الأولى - ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م : مادة مهر .
- (٢) حاشية ابن عابدين رد المحتار على الدر المختار . لمحمد أمين بن عمر الشهير بابن عابدين حقق نصوصه وعلق عليه ثلثة من الباحثين - بإشراف الدكتور حسام الدين محمد صالح فرفور - قتم له عبد الرزاق الحلبي محمد سعيد رمضان - الطبعة الأولى - ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م - دار البشائر : ٨ / ٤٥٢ .
- (٣) مواهب الجليل بشرح مختصر خليل - تأليف أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي ت ٩٥٤ هـ - ضبطه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ زكريا عميران - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - الطبعة الأولى - ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م : ٥ / ٢١٩ .

(٤) مغني المحتاج إلى معرفة الألفاظ المنهاج - شرح الإمام محمد الخطيب - الشربيني - يطلب من مكتبة التجارية الكبرى - ١٣٤٧ هـ - ١٩٥٥ م - الطبع بإشراف شركة سابي - بيروت لبنان: ٣/٢٢٠.

(٥) الروض المربع بشرح راد المستفنع مختصر المقنع في فقه أحمد بن حنبل - المتن للعلامة شرف الدين موسى بن أحمد الحجازي - والشرح للعلامة منصور البهوتي - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - الطبعة التاسعة - ١٤٠٨ هـ: ٣١٢/٢.

(٦) سورة النساء: الآية (٤) .

(٧) سورة النساء: الآية (٢٤) .

(٨) الفقه الإسلامي وأدلته - تأليف الدكتور وهبة الزحيلي - دار الفكر - الطبعة الثالثة - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م: ٢٥٣/٧.

(٩) حاشية ابن عابدين: ٨/٤٩٢.

(١٠) حاشية ابن عابدين: ٨/٤٩٢، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع - للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي ت ٥٨٧ هـ - تحقيق علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود - منشورات محمد علي بوضون دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - الطبعة الأولى - ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م: ٣/٥٤٧، الهداية في شرح بداية المبتدي - تأليف شيخ الإسلام برهان الدين أبي حسن علي بن أبي بكر عبد الجليل راشداني المرعائي ت ٥٩٣ هـ - الممتنى بتصحيحه الشيخ طلال يوسف - دار إحياء التراث العربي - بيروت لبنان: ٢٠٧/١.

(١١) حاشية ابن عابدين: ٨/٤٩٢.

(١٢) بدائع الصنائع: ٣/٥٥٠.

(١٣) مواهب الجليل: ٥/٢٣٣، المدونة الكبرى - للإمام مالك بن أنس ت ١٧٩ هـ - ضبطه وصححه الأستاذ أحمد عبد السلام - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - الطبعة الأولى - ١٤١٦ هـ ١٩٩٦ م: ٢/١٦٥.

(١٤) مغني المحتاج: ٣/٢٤٣.

(١٥) منار السبيل في شرح الدليل - تأليف الشيخ إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان - الطبعة الأولى - وقف على طبعه محمد زهير الشاويش - منشورات مؤسسة دار السلام: ٢/١٩٧، الفروع - للإمام شمس الدين المقدسي أبي عبد الله محمد مفلح ت ٧٦٣ هـ - عالم الكتاب - راجعه عبد الستار أحمد مزراح الطبعة الرابعة - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م: ٥/٢٧٨، الروض المربع: ٢/٣١٤.

- (١٦) سنن البيهقي الكبرى - أحمد بن حسن بن علي بن موسى أبو بكر ت ٤٥٨ هـ - تحقيق محمد عبد القادر عطا - مكتبة ابن باز - مكة - ١٩٩٤م: كتاب الدعوى والبيّنات/ باب البيّنة على المدعي واليمين على من أنكر/ ١٠/ ٢٥٢، الدارقطني علي بن عمر أبو الحسن الدار القطني ت ٣٨٥ هـ - تحقيق عبد الله هاشم اليماني المدني - دار المعرفة - بيروت لبنان ١٩٦٦م: كتاب الأقضية والأحكام/ باب في المرأة تقتل إذا ارتدت/ ٤/ ٢١٨/ لرقم الحديث: ٥٢.
- (١٧) المغني - تأليف الشيخ العلامة ابن قدامة ت ٦٢٠ - تحقيق الدكتور محمد شرف الدين خطاب - والدكتور السيد محمد السيد - دار الحديث القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤١٦ هـ ١٩٩٦م: ٩/ ٥٧٧.
- (١٨) الفروع: ٥/ ٢٧٨.
- (١٩) حاشية ابن عايد: ٨/ ٤٩٤، بدائع الصنائع: ٣/ ٥٤٧، المغني: ٧/ ٥٧٤، الفروع: ٥/ ٢٧٧.
- (٢٠) الهداية: ١/ ٢٠٦.
- (٢١) بدائع الصنائع: ٣/ ٥٤٨، تحفة الفقهاء - لعلاء الدين السمرقندي ت ٥٢٩ هـ - منشورات محمد علي بيضون - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان: ٢/ ١٣٤، الهداية: ١/ ٢٠٦.
- (٢٢) بدائع الصنائع: ٣/ ٥٥٠.
- (٢٣) حاشية الدسوقي - للعلامة الشيخ محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي ت ١٢٣٠ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - الطبعة الأولى - ١٤١٧ هـ ١٩٩٦م: ٣/ ١٩٣، مواهب الجليل: ٥/ ٢٣٢، المدونة الكبرى: ٢/ ١٦٥.
- (٢٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد - تأليف الفقيه أبي الوليد محمد بن أحمد ابن محمد ابن رشد ت ٥٩٥ هـ - وثق نصوصه وحقق أصوله وجرح أحاديثه طه عبد الرؤوف سعد - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ودار الجليل بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩م: ٢/ ٤٦، حاشية الدسوقي: ٣/ ١٩٣.
- (٢٥) مواهب الجليل: ٥/ ٢٣٤، حاشية الدسوقي: ٣/ ١٩٤.
- (٢٦) الأم سلسلة وصفات الإمام محمد بن إدريس الشافعي ت ٢٠٤ هـ - وثق أصوله أحمد بدر الدين حسون - دار قتيبة - الطبعة الأولى - ١٤١٦ هـ ١٩٩٦م: ٥/ ٢٤٢، المهذب - تأليف أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي - ت ٤٣٦ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - الطبعة الأولى - ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م: ٢/ ٤٧٢، مغني المحتاج: ٣/ ٢٤٢.

- (٢٧) الحاروي الكبير وهو شرح مختصر المزني - تصنيف أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري - تحقيق و تعليق الشيخ علي محمد مقوض - والشيخ عادل أحمد عبد الموجود قدّم له الدكتور محمد بكر إسماعيل والدكتور عبد الفتاح أبو سنة هـ ١٩٩٤م: ٩ / ٤٩٤.
- (٢٨) سنن البيهقي الكبرى: كتاب الدعوى والبيّنات/ باب البيّنة على المدعي واليمين على من أنكر/ ١٠ / ٢٥٢، سنن الدارقطني: كتاب الأقضية والأحكام/ باب في المرأة تقتل إذا ارتدت/ ٤ / ٢١٨ / لرقم الحديث: ٥٢.
- (٢٩) الحاروي الكبير: ٩ / ٤٩٤.
- (٣٠) حاشية ابن عابدين: ٨ / ٥٠٢، بداية المجتهد: ٢ / ٤٨.
- (٣١) حاشية ابن عابدين: ٨ / ٥٠٢.
- (٣٢) هذه الشروط الأربعة ذكرت في الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية: ١٨٦/٤١.
- (٣٣) بداية المجتهد: ٢ / ٤٨.
- (٣٤) المذهب: ٢ / ٤٧٣، الأم: ٥ / ١٤٢، الروض المربع: ٢ / ٣١٤، منار السبيل: ٢ / ١٩٧.
- (٣٥) المذهب: ٢ / ٤٧٣.
- (٣٦) قانون الأحوال الشخصية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٥٩ لعام ١٩٥٣م ومذكرته الإيضاحية المعدلة بالقانون رقم ٣٤ لعام ١٩٧٥م وأسبابه الموجبة ، المحامي محمد إبراهيم الكوفي، الطبعة الأولى ١٩٨٤م: ص ٣٧، ٣٩.